

نصف الدية ان كان في العبد فضل ولو قتل امرؤه
عبد حر فعلى كل واحد منها نصف الدية فلو قتل العبد
وكانت قيمته بقدر خبائمه فلا تدان فان راوت رد على
مولاه الزيادة **القول في الشاهد** لمعتبرة في العصاص وهي
خمسة **الاول** احرمية فيقتل احرم باجر ولا رد وباجر مع
الرد واحرمه بالجره وبالجر وهل يخذل منها الفصل الاصح
لا وبتيا وبى المزاة والرجل في اجره قصاصا ودية حتى
تبلغ ثلث دية احرم فينصف ويتها وتعتق لها مع رد
التعاوة ولا منها ولا رد وتقتل العبد بالعبد والامة
والامة بالامة وبالعبد ولا تقتل احرم بالعبد بل يرد قيمته
لو قتل والايتجاون بديه احمر ولو اخلعنا في القيمة فالقول

قول الجاني مع ممينه وغير القاتل ويلرضه الكفارة ولو
كان العبد ملكه عزرو وكفر وفي الصدقة بتمية روايته فيها
ضعف وفي رواية ان اعما ذلك قتل به وديه الملك
تمتيعا ما لم يتجاون وديه احمر وكذا ايتجاون بديه احمر الذي
ديه احمر منهم ولا بديه الامة وديه الذمية ولو قتل العبد
حر الميمن مولاه ولي الامة باختيار بين قتله واسترقاقه
وليس للمولى فكه مع كراهية التولى ولو جرح حرا فالجرح
العصاص وان شاء استرقه ان استوعبه بجنايه و
يقاد العبد لمولى اه انشاء المولى ولو قتل عبد مثله عمدا
فالقتل كان الواحد فالمولى باختيار بين الاتصاص والعفو
كان الاثنتين فلهما قتل الا ان يتراضى المولى ان بديه او ارش

قول